



خلال ندوة «العلاقة بين السلطتين» التي أقامها لأبناء الدائرة الرابعة

الرشيدي: تفعيل دور الشباب وإشراكهم في قيادة التنمية على رأس أولوياتي



أبناء الدائرة الرابعة في نقاشات جانبية على هامش الندوة



(تصوير: أحمد المهال)

فيصل الرشيدي يباشر كلمته



جانب من حضور ندوة الرشيدي

إقرار قانوني لمكافحة الفساد وكشف الذمة المالية ضروري حتى لا نكرر أخطاء الماضي ■ نريد من المجلس القادم أن يكون مشرعا وليس تابعا يطالب بحقوق الشعب ويمارس جميع سلطاته

فوق سلطاته، وطالب الرشيدي بتشكيل لجنة البودن لإنهاء هذه المشكلة الأزلية، مبيّنا ضرورة حل هذه القضية بأي شكل من الأشكال من قبل الحكومة والمجلس، كذلك ضم الأمانة الجنازية لوزارة العدل حتى لا تنهك أحد في التدخل في اختصاصات القضاء.

أخرى دون الرجوع إلى مجلس الإمة وقد استغل ذلك في غياب المجلس الذي يشرع وقال الرشيدي ما تريد من المجلس القادم أن يكون مجلس مشرع وليس مجلس تابع يطالب بحقوق الشعب وأن يمارس كافة سلطاته التشريعية بدون تدخلات خارجية ودون سلطة

ورد الرشيدي على تصريح وزير المالية على الشمالي بخصوص المنححة إلى شعب مصر بكل تقدير واحترام للشعب المصري ولكن تثار نقاط التعجب حول تصريحات الشمالي سابقا بنقص الميزانية وعدم القدرة على تسديد القروض فكيف تقوم الكويت بدفع منح بهذه المبالغ الكبيرة إلى دول

تفعيل دور الشباب والعمل على منحهم كافة المقومات التي تساعد على إشراكهم في كافة المهام التنفيذية وطالب الرشيدي بعودة المسرحين العسكريين اللذين ضحوا في العديد من المحن التي حدثت بالكويت فكيف يكون رد الجراء هل بتسريحهم أم باستمرار عطلم

الفساد وقانون كشف الذمة المالية، حتى لا تكرر الصراعات التي وقعت بها خلال الأوتة الأخيرة، وقال الرشيدي لدي قناعة بأن الذي يستطيع سرقة مبلغ بسيط باستطاعته أن يسرق الكويت بأكملها فكيف وهو عضو مشرع يتم انتخابه من هذه الأمور. كما أكد المرشح على ضرورة

وأكد الرشيدي ضرورة تشكيل لجنة تحقيق في نتائج الانتخابات السابقة ديسمبر 2012، مبيّنا أن ما حدث يحتاج إلى لجنة ممثلة من الخبراء والقانونيين لبحث تلك الواقعة. وذكر الرشيدي أن أهم القوانين والتي يجب أن تكون من أولويات المجلس القادم هو قانون مكافحة

بين السلطتين « التي عقدها أول من أمس في منطقة العارضية بضرورة استقلال القضاء ماليا وإداريا، مبيّنا أن المادة 50 من الدستور فيها خلل واضح لأنه لا يمكن أن تكون السلطة القضائية مستقلة ماليا وإداريا بيد وزير العدل وهو يمثل السلطة التنفيذية

أكد مرشح الدائرة الرابعة الحامي فيصل سفر الرشيدي أن العدالة والمساواة بين عدد الناخبين وجعل صوتين لكل ناخب من أولويات برنامجه الانتخابي وطالب خلال ندوة «العلاقة

كتب ياسر عبد القوي

دعا في ندوته إلى ضرورة الثقة بجيل الشباب ليقود المرحلة المقبلة

الدبوس: وضعنا الاقتصادي من سيء إلى أسوأ والخطر الأمني يهددنا.. فماذا نتظر؟



حضور كبير في ندوة الدبوس



سلطان الدبوس متحدثا

ببورنا الوطني التاريخي بصناعة التغيير، موضحا أن الناخب اليوم يتمتع بدرجة عالية من الثقافة ويستطيع التمييز لأختيار الأفضل لصالح بلده وأبنائه.. وأكد كرم بأننا كنا نخشى تلك أدوات الإصلاح.. الناخب هو من يصنع مستقبل أبنائه من خلال الإختيار السليم وتمكين المرشح ذو الكفاءة والقدرة. وأشار الدبوس إلى أن الطموحات كبيرة والمعوقات أكبر.. ولكن نعاهدكم بأننا لن ندخر جهدا لتصحيح الإعوجاج وخلق بيئة ضامنة لحياة كريمة للكويتيين، مؤكدا على أنه لن يجامل على حساب الكويت ولن يتراجع عن تحمل مسؤولية مستقبل أبنائنا.. لن نوقفه أصوات التآزيم والنشاز، حيث سيحمل على أن يكون خير معين لكل من يريد العمل والإصلاح والخير لأبناء بلدي وسائق بصالية ونبات أمام كل من يريد العيش بأمانه وحقوق المواطنين.. من حق الكويتي أن يحلم بحياة كريمة له ولأبنائه.. ولتختم الدبوس ندوته قائلا: «كان لجدودنا وأبائنا فرصتهم وقد ألقوا من تأسيس كويت الدستور.. اليوم نحن باسم الحاجة بأن نمنح جيل الشباب ليكمل المسير بصناعة كويت الاستقرار والرخاء والتنمية.. كويت الجميع».

الانتخابات، وأولها العمل على تعزيز دولة المؤسسات وضمان حياد الحكومة ووقفها على سافة متساوية من جميع المواطنين دون تمييز وفق نصوص دستور 1962.. العمل على مكافحة الفساد والإصرار على تطبيق قوانين وتشريعات - من أين لك هذا - دون أي تشويه أو خلل في التطبيق.. نؤكد على احترام المؤسسة القضائية والقبول بإحكامها والمطالبة بتفتيشها على الجميع.. العمل على تاصيل مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أطراف المجتمع وخاصة في الحقوق والواجبات، كما أعدم بالعمل على إعادة صياغة مفاهيم المكتسبات الشعبية للمواطن وحقوقه بحيث تقدم هذه المكتسبات والحقوق بعيدا عن مفهوم المنح أو المنح بل على أساس أنها أصل وحق له ولأبنائه، وأشار الدبوس إلى أن مشاكلنا لا تصح هذه المشاكل.. بحاجة لجهود وتعاون وعمل جاد لوقف زئيف التراجع والإلتفات.. ووجه كلامه للمواطنين قائلا « ادعوكم وبقلب صادق وجاد أن تتقوا بجيل الشباب وأن تمكنوا لقيادة المرحلة القادمة للقيام

ابنائنا، كما أن مستوى الخدمات الطبية أقل ما يمكن وصفه بجهد لدولة مثل الكويت مع العلم أننا نتبرع سنويا لدول العالم لبناء أحدث المستشفيات. ولغنا إلى أن مشكلة التوظيف التي تتعاظم بحيث أصبحت مصدر قلق لكل رب أسرة وشباب وفي أحسن الأحوال ستواجه البطالة تصل إلى 30 ألف شاب عاطل عن العمل عام 2015، منوها إلى أنه لدينا أكثر من 80 ألف طلب إسكاني دون إيجاد حلول واقعية لحلها. وأضاف الدبوس قائلا: وضعنا الاقتصادي من سيئ إلى أسوأ وباحسن الأحوال سنواجه عجز في الميزانية العامة عام 2020، كما أن الخطر الأمني هاجس يشغل بال كل رب أسرة والوحدة الوطنية استبدلت بنزعات التشدد الطفرقة بين الناس وبين الجيران، هذا إضافة إلى الفساد الإداري والمالي في القطاعين الخاص والعام الشأن أصبحا يزكمان الأنوف وترتيب الكويت في مؤشرات مدركات الفساد العالمي والعربي وحتى الخليجي مخيف وبجاجة لوقفه حقيقية. وأشار الدبوس إلى أهم ملامح هذه رؤيته وقضاياه الرئيسية التي ستكون ضمن أولوياته أن ولفته الله في

قال مرشح الدائرة الخامسة سلطان الدبوس أن ترشيحه يأتي للمساهمة في صياغة مشروع وطني تنموي ينتشل الكويت من حالة التردى وعدم الاستقرار والإحباط الذي يعيشه المواطن وهذا لن يتحقق إلا من خلال تبني حزمة من التشريعات الوطنية التي تعالج القصور والإعوجاج وحالت التردى الحاصلة لدى الكويتيين. ولغنا الدبوس خلال ندوته الجماهيرية التي سلم الرواتب غير عادل في الكويت ولا ندعي عندما نقول أن الترتيبات ظالمة في الكويت، كما أننا لا نبالغ عندما نقول أن ميزان العدالة والمساواة غير مستقيم في الكويت، ولا نتردد ولا نهاب عندما نقول أن القانون لا يطبق ولا ينفذ على الجميع في الكويت. وتابع الدبوس قائلا: «بمسألة البعض لماذا ننتخب بعد الإخفاقات التي نعيشها؟ ما الذي يمكن تحقيقه في ظل هذا التراجع على كافة المستويات في البلد؟ كيف يمكننا المساهمة في تغيير حالة الانحدار المجتمعي؟ مؤكدا على أهم وقلق الذي أصابه نتيجة نظام التعليم البائس والغير مجدي والذي يعد مضيعة لوقت وجهد

دعا الجميع إلى احترام حكم المحكمة الدستورية العازمي: سنعمل على تعديل قانون الانتخاب عبر الخبرات الفنية غير المسيسة

عدالة التمثيل، في ظل التوسع الديمغرافي المتلاحق في دوائر الانتخابية.

وأضاف العازمي في تصريح صحفي إنه في حال وصوله إلى البرلمان سيرحس على تحقيق منهج التوازن في الدورين التشريعي والرقابي، وسيكون أول ملف يتبناه ما هو متعلق بالقضاء من منطلق كونه رجل قانون، لافتا إلى أنه من المطالبين باستقلال القضاء، وضرورة التطبيق الفعلي للمادة 50 من الدستور الكويتي والتي تؤكد على تطبيق نظام الفصل بين السلطات، ولكن رغم ذلك يخضع القضاء في الكويت إداريا وماليا للسلطة التنفيذية وهو ما يضعه تحت ضغوط كبيرة تؤثر سلبا على نزاهة الأحكام الصادرة عنه.



حمدان العازمي

الفنية الغير مسيسة لمعالجة قانون الانتخاب ووضع نظام للدوائر الانتخابية يكون قابل للتعديل كل 10 سنوات كما هو معمول به بأمريكا، لضمان

دعا مرشح الدائرة الخامسة حمدان العازمي الشعب الكويتي إلى احترام حكم المحكمة الدستورية الأخير والذي يقضي بتحصن الصوت الواحد والعمل على ترجمة هذا الاحترام على أرض الواقع من خلال المشاركة الكثيفة والواعية والمسؤولة من خلال الناخبين ومحاربة دعوات المقاطعة التي سيصيب تنفيذها في صالح المفسدين، مشيرا إلى أن القضاء هو الملاذ الأخير للتغيير الإيجابي في العملية الديمقراطية وسلامة النتائج المترتبة عليها، وإن كانت هناك دعوات لتصحيح قانون الانتخاب فتفتيحها ممكن ومحتاج من خلال قاعة عبد الله السالم حيث ممثلي الأمة المخلصين، وأكد أيضا على ضرورة الاستعانة بالخبرات

الكندري: تكويت المهن وإصدار قرار تحديد نسب العمالة الوطنية ضرورة

شدد مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري على ضرورة الإسراع في وضع الحلول العملية الناجحة لمشكلة البطالة، لإسيما وأن أعداد الشباب في طابور انتظار الوظيفة في تزايد مطرد بعدما وصل العدد في الوقت الحالي إلى ما يقارب 22 ألف شاب وشابة، مما يندد بكارثة بطالة في المجتمع. وقال الكندري في تصريح صحفي تعييش فترة اختبارات الثانوية العامة وهناك ما يقارب 45 ألف طالب وطالبة يخوضون اختبارات الثانوية العامة بشقيها الأدبي والعلمي، هؤلاء الشباب بعد فترة قريبة سوف يدخلون سوق العمل ويحتاجون من الآن وضع خطة واستراتيجيه لضمان استيعابهم في سوق العمل في المستقبل القريب. وأضاف: أنه على الرغم من وجود الدعم الكبير من الدولة لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة فإن البرنامج مازال يعاني وجود كثير

من الخريجين بلا وظائف، ولذلك فنحن اليوم بأمس الحاجة إلى خلق فرص وظيفية إنتاجية للشباب، وذلك من خلال دفع عجلة التنمية. وطالب بالعمل على تكويت المهن وتطبيق نسب العمالة على القطاع الخاص، والعمل على الإسراع في إصدار مشروع قرار تحديد نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص لضمان انخراط أكبر عدد ممكن من الشباب الكويتي في القطاع الخاص. واستغرب الكندري أن تزداد نسبة البطالة في ظل الفوائض المالية وهذا المركز المالي للدولة، معتبرا إن ذلك يعد خلافا ما في كيفية استثمار هذه الفوائض المالية، مطالبا بإيجاد خطط سنوية لتوظيف الكويتيين وبغير هذه الخطط لا نستطيع أن نعتمد على أسلوب تخطيطي يخدم قضية التوظيف، مشدد على العمل بقانون بشأن دعم المشروعات الصغيرة.